

التقرير العاشر للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدّم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير العاشر التطورات التي استجذت منذ صدور تقريره التاسع (S/2015/937) في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثانياً - التطورات

٢ - بلغ إجمالي التعويضات التي سدّتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقية الأخيرة.

٣ - وعلى نحو ما ورد في تقريره السابق، ففي الدورة الثمانين لمجلس إدارة اللجنة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظر المجلس في طلب مقدم من حكومة العراق بتأجيل متطلبات إيداع العراق للأموال المستحقة لمدة سنة إضافية. وتسليماً منه بأن الظروف الأمنية الشديدة الصعوبة التي تسود العراق والتحديات الميزانية الاستثنائية المرتبطة بذلك الوضع قد استمرت منذ اتخاذه القرار ٢٧٢ (٢٠١٤)، فقد اتخذ القرار ٢٧٣ (٢٠١٥)، الذي وافق بموجبه على تأجيل متطلبات الإيداع سنة إضافية. ولدى اتخاذ القرار، رحب



المجلس بتأييد حكومة الكويت لطلب العراق ولاحظ مع التقدير التزام العراق المستمر بالامتنال لالتزاماته بموجب القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠). وشدد المجلس أيضا على أن من المهم بالنسبة للعراق الوفاء بالتزاماته وإكمال سداد التعويضات المستحقة في الوقت المحدد، وأكد على أهمية نزاهة اللجنة وإنهاء ولايتها.

٤ - وعملا بذلك القرار، من المقرر أن تستأنف حكومة العراق الإيداع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأن تخطر مجلس إدارة اللجنة خطيا، في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بترتيبها المقترحة لاستئناف الإيداع. وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يُستأنف في عام ٢٠١٧ سداد المبالغ المستحقة وفقا لآلية السداد المبينة في قرار المجلس ٢٦٧ (٢٠٠٩).

٥ - وفي الختام، أود أن أنوه مرة أخرى بتأييد حكومة الكويت لطلب العراق وأود أن أكرر الإعراب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه وهما يواجهان تحديات شديدة الصعوبة على مستويي الميزانية والأمن. وأود أيضا أن أكرر ما عبّر عنه مجلس الإدارة وأن أشدد على أن من المهم أن يفي العراق بالتزاماته وأن يتم إنهاء ولاية اللجنة.